

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

The impact of Algeria's accession to the African Continental Free Trade Agreement on investment in free zones in Algeria

قادري زهية^{1*} ، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2، الجزائر، مخبر تطبيق التكنولوجيا الحديثة على

القانون، Za.kadri@univ-setif2.dz

وشتاتي حكيم²، جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2، الجزائر، مخبر تطبيق التكنولوجيا الحديثة

على القانون، h.ouchtati@univ-stif2.dz

تاريخ قبول المقال: 18-03-2025

تاريخ إرسال المقال: 31-12-2024

ملخص: تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى تطوير وتعزيز اقتصادها وتنشيط التجارة الخارجية ، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار، وكذا تحسين علاقاتها الاقتصادية مع بقية الدول خاصة المجاورة ، وفي إطار تحقيق وتنفيذ مساعيها بخطوات ايجابية في النهوض باقتصادها ومنافسة اقتصاديات الدول الأخرى ، انضمت الجزائر إلى تكتلات اقتصادية ، حيث تهدف هذه الورقة البحثية لإبراز أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر، وما يحققه هذا الانضمام من جوانب ايجابية في تحقيق تنمية اقتصادية للجزائر.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية ، الاستثمارات الأجنبية ، المناطق الحرة ، تنمية اقتصادية .

Abstract: Algeria has recently been seeking to develop and strengthen its economy and stimulate foreign trade, through a set of measures aimed at reforming the legal system related to investment. As well as improving its economic relations with the rest of the countries, especially neighboring countries, and within the framework of achieving and implementing its efforts with positive steps to advance its economy and compete with the economies of other countries, Algeria joined economic blocs, as this research paper aims to highlight the impact of Algeria's accession to the African Continental Free Trade Agreement on investment in Free zones in Algeria, and the positive aspects that this accession achieves in achieving economic development for Algeria

Key words: African Continental Free Trade Agreement, foreign investments, free zones, economic development.

* قادري زهية .

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

مقدمة:

تمثل التجارة إحدى المعايير المحددة للنمو الاقتصادي، وتحرير التجارة الخارجية وربطها بالاقتصاد الوطني و من بين أهم العوامل التي تعزز التجارة الدولية وتحقق التنمية الاقتصادية المستدامة ، لذا كان من الضروري الاهتمام بتدعيم نظام التجارة العالمية لمختلف الدول خاصة النامية منها ، مما يحقق النمو ويؤثر على كفاءة و حجم الصادرات والواردات الذي يعتبر عاملا مهما في تحقيق المنافسة في الأسواق العالمية ، وزيادة الإيرادات التي تسهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة النمو الاقتصادي ، ومن بين الاستراتيجيات التي تحقق ذلك هي تنمية التبادل التجاري بين الدول وتعزيز المشاركة والانضمام إلى المنظمات العالمية والقارية التي تهتم بمجال التجارة البينية.

من بين هذه التكتلات الاقتصادية مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تهدف إلى تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وإرساء قواعد اتحاد جمركي وسوق قارية مشتركة في إفريقيا، حيث أصبحت اتفاقيات التجارة الحرة صورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي الذي يقوم أساسا على إزالة القيود التجارية وتحقيق التناسق بين الإمكانيات والقدرات المتفاوتة بين الدول الإفريقية، وبالنسبة للجزائر التي تتمتع بمجموعة من الإمكانيات والموارد التي تجعل منها أرضا خصبة للعديد من الاستثمارات، كامتلاكها احتياطي النفط والغاز وثالث أكبر مورد للفوسفات وتنوع مواردها كالحديد والزنك، بالإضافة إلى تنوع أراضيها الزراعية، خاصة مع سعيها المستمر لاستصلاح الأراضي الزراعية الصحراوية ، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي ومساحتها التي تعتبر أكبر دولة في القارة الإفريقية من حيث المساحة فهي تمثل بوابة القارة ولها حدود عديدة مع دول القارة ، فكل هذه المقومات تؤهل الجزائر للمشاركة في الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية القارية منها والدولية ، خاصة مع اهتمامها المتزايد بتنشيط تجارتها الخارجية من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية عبر مجموعة من التشريعات الجديدة التي صدرت مؤخرا والمتعلقة بالاستثمار وإنشاء مناطق التجارة الحرة ، فإن ذلك على شيء فإنما يدل على حسن نيتها في فتح المبادلات التجارية مع دول القارة خصوصا ودول العالم الأخرى عموما.

وفي ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات، صار من الضروري على الجزائر المشاركة والانضمام إلى مختلف التكتلات الاقتصادية الدولية منها والقارية، فكان انضمامها لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، بادرة من بوادر دفع عجلة التنمية الاقتصادية بين الدول الإفريقية ومنها الجزائر.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية هذا البحث المتواضع على النحو التالي:

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

إلى أي مدى يساهم انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية في ترقية وتطوير الاستثمار بالمناطق الحرة فيها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي باعتبارهما المناسبان في الدراسات القانونية من حيث الوصف والتحليل وفق الخطة التالية: حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال أهمية وأهداف المنطقة (مطلب أول) وتنظيم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (مطلب ثاني) والمبحث الثاني اشتمل على علاقة مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية بالاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر، حيث خصص المطلب الأول لدور اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية في استقطاب وترقية الاستثمار في الجزائر، والمطلب الثاني انعكاسات بنود الاتفاقية على التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر.

المبحث الأول: منطقة تجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي عبارة عن مشروع من أجندة 2063، لإنشاء سوق قاري، تأسست سنة 2018م بموجب اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث تعد هذه المنطقة أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث عدد الدول المشاركة، حيث أنها ستربط 1.3 مليار شخص في 55 دولة، بناتج محلي إجمالي قيمته 3.4 تريليون دولار أمريكي، إذ صادقت عليها 44 دولة إفريقية، تضم حاليا 1.2 مليار نسمة، ومن المتوقع أن يصل عدد مستهلكيها إلى 2.5 مليار نسمة بحلول العام 2050م بحسب بيان الاتحاد الإفريقي¹.

المطلب الأول: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأهدافها.

يعتبر إنشاء منطقة تجارية حرة قارية إفريقية خطوة هامة في تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي، وضرورة حتمية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، ولتفعيل دور هذه المنطقة سعت الدول الأعضاء بجهود متضافرة لمواجهة تحديات عديدة من أجل تحقيق أهدافها ، لذا سننتقل في هذا المطلب إلى الأهمية التي تكتسبها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والأهداف التي تسعى لها المنطقة في إطار تحقيق تطلعات أجندة 2063.

1- موقع ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org> أطلع عليه بتاريخ 22 ماي 2024، الساعة 22:00.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

الفرع الأول: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

إن قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية له أهمية اقتصادية وتنموية بالغة تعود على الاقتصاد الإفريقي في دول القارة، ووفقا لتقرير الأونكتاد¹ سنة 2019، يمكن أن تحقق منطقة التبادل الحر مكاسب قدرها 16.1 مليار دولار مما يعزز التجارة البينية بين دول إفريقيا، وذلك بسبب تخفيض التعريفات الجمركية بين بلدانها.

وتكمن الأهمية الاقتصادية في تحقيق ما يلي²:

- ارتفاع في متوسط النمو الاقتصادي للتكامل الاقتصادي الإفريقي خاصة في قطاع الصناعة.
- حرية حركة التجارة والمتعاملين الاقتصاديين وتبادل الخبرات الفنية والخدمات داخل القارة وخارجها.
- المساهمة في تطوير البنية التحتية للدول الإفريقية وتعزيز التنمية الاقتصادية بالقارة من خلال فتح الحدود بين دولها.
- تطوير قطاع خدمات الطاقة و تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر.
- إنشاء اتحاد جمركي واقتصادي ونقدي يضمن تعزيز الاندماج داخل المنطقة.
- تحسين مناخ الاستثمار وتشجيعه وزيادة القدرة التنافسية بين الشركات الأجنبية والمحلية.

الفرع الثاني: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

إن الهدف الأساسي من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إزالة مختلف الصعوبات والعوائق أمام حركة التجارة بين البلدان الإفريقية ، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير لزيادة فاعلية هذه المنطقة حيث يتضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ثلاث مستويات أساسية وهي: المستوى الأول اتفاق منطقة التجارة الحرة نفسه، والثاني عبارة عن بروتوكولات عن تجارة السلع، وتجارة الخدمات،

1- **الاونكتاد** (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) في منظومة الأمم المتحدة هو هيئة حكومية دولية دائمة أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1964، يقع مقرها الرئيسي في جنيف، سويسرا، ولديها مكاتب في نيويورك وأديس أبابا، إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

2- السايح صقر، صالح خويلدات، "منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الانفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية- دراسة حالة صادرات الجزائر لإفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010-2022)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص 80.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

وتسوية منازعات الاستثمار، وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، أما المستوى الثالث فيتكون من المرفقات ومبادئ التوجيه وجداول البروتوكولات¹.

وعليه فإن من بين الأهداف المهمة لهذه الاتفاقية مايلي²:

- المساهمة في تيسير وتنسيق النظم التجارية، والتخفيف من التحديات المتعلقة بتداخل الاتفاقيات التجارية في القارة، فهي تعمل على تشجيع التبادل التجاري بين دول القارة.
- إزالة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وعليه خلق سوق قاري لجميع السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية مما يساهم في التسهيل من إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي وتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج.
- توفير فرص العمل وضمان تطوير المهارات الفنية والإنتاجية، ومضاعفة القيم المضافة لثروات القارة.
- زيادة حجم وفاعلية الاستثمار والدخول في شراكات مهمة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية، حيث تضمن المناطق الحرة وسائل قانونية تدعم و تجذب المستثمر، كما أنها تقوي مجالات المنافسة وتحمي حقوق الملكية الفكرية.
- تهدف كذلك منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وكذا جلب التكنولوجيا الحديثة لتطوير الطاقات والقدرات الإنتاجية والفنية في إفريقيا.
- المساهمة في تطوير قطاع الخدمات الذي أصبح عنصر فعال في مشاركته في الاقتصاد الإفريقي.
- تسوية مشكلة تداخل عضوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية، الذي يعزز بدوره تحرير التجارة، ويتيح إجراء تحول هيكلي.
- يضمن النشاط في المنطقة استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المختلفة للقارة بشكل فعال، لذا فهو يحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية سلاسل القيمة الزراعية.
- تحفيز وتعميق التكامل الاقتصادي والذي يقوم على إزالة القيود التجارية والإدارية والرقابة على عمليات

1- إيمان سعودي، " دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة التمويل

والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص135

2- عمرو خليل، " اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي"، منقول من موقع المركز العربي للبحوث

والدراسات، [Http://www.acrseg/41269](http://www.acrseg/41269)

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

التحويل بين الاقتصاديات المتعددة التي تدخل ضمن مجالات التكامل ، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية¹.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تناولت هذه الأهداف بحيث قسمتها إلى أهداف عامة وأهداف محددة وفقا لطبيعتها وآفاق تحقيقها.

المطلب الثاني: تنظيم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

جاءت البوادر الأولى لفكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى اجتماع وزراء التجارة الإفريقية سنة 2010م، بالعاصمة الرواندية كيغالي، والتي أكدت عليها قمة الإتحاد الإفريقي في شهر جانفي 2011م، وفي مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي الـ 18 المنعقد في أديس أبابا في إثيوبيا سنة 2012م، حيث اعتمدت القمة رسميا قرار إنشاء منطقة للتجارة الحرة الإفريقية، وحددت لها سنة 2017م بداية تنفيذها، ففي قمة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا المنعقدة في 14-15 جوان 2015م، أطلقت جولات المفاوضات الرسمية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وفي قمة كيغالي برواندا 21 مارس 2018 تم التوقيع الرسمي على هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها، حيث دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2021م².

الفرع الأول: مضمون اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

تتضمن هذه الاتفاقية بداية ديباجة الاتفاقية، والتي يقر فيها مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد على رغبتهم في تنفيذ مقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في أديس أبابا في أثيوبيا في الفترة بين 29 إلى 30 يناير 2012، وذلك في إطار خطة عمل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لتعزيز التجارة الإفريقية البينية، وبهدف الاندماج بين الأسواق الإفريقية تماشيا مع الأهداف والمبادئ المسطرة، كما تم التأكيد على تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء سوق قارية تخضع لمجموعة من الإجراءات والقواعد نصت عليها هذه الاتفاقية، وصادقت عليها الدول الأعضاء في المنطقة³.

1- دمان ذبيح محمد، "التكامل الاقتصادي المغربي- الواقع والآفاق"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، المجلد 4، العدد2، 2017، ص318.

2- أحمد خليلي، "دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في الحد من التنافس الدولي في المنطقة - دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية-" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 15، العدد02، 2022، ص ص 59-60.

3- الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تم التوقيع عليه في كيغالي اليوم الواحد والعشرين من شهر مارس 2018، ص ص، 1-73.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

ولقد ورد في الاتفاقية سبعة (7) أبواب تتضمن 30 مادة موزعة عليها ،حيث عُنُون الباب الأول بالتعريفات، وتضمن مجموعة من المصطلحات التي تخص الاتفاقية في المادة الأولى ، أما الباب الثاني فعُنُون بالإنشاء، الأهداف، المبادئ والنطاق ، والذي تضمن سبع مواد توضح إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المادة2) ، ومجموعة الأهداف العامة (المادة3) والأهداف المحددة (المادة 4) والمبادئ التي تخضع لها (المادة 5) ، وكذلك نطاق ومجال تطبيق هذه الاتفاقية (المادة 6-7) ، الذي يغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة ، وضرورة وضع البروتوكولات والملاحق والمرفقات المتعلقة بالاتفاقية (المادة 8)، أما الباب الثالث فكان يخص الإدارة والتنظيم مكون من سبع مواد كذلك ، يتمحور حول الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (المادة 9) والذي يتألف من المؤتمر (المادة 10) ، مجلس الوزراء (المادة11) ، لجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة (المادة12) والأمانة (المادة13) ، كذلك يوضح في المادة 14 اتخاذ القرار وفي المادة 15 الإعفاء من الالتزامات ، أما الباب الرابع من هذه الاتفاقية فقد تضمن الحديث عن الشفافية موضحا أساليبها من خلال مادتين، النشر (المادة 16) والإخطار (المادة 17)، و في الباب الخامس فقد بين الأفضليات القارية ووضحها في مادتين ، وخصص الباب السادس لطرق تسوية المنازعات الناشئة بين الدول الأعضاء، أما الباب السابع والأخير فخصص لإحكام نهائية تضمنت الاستثناءات ،الاعتماد والتوقيع والتصديق والانضمام ،الدخول حيز التنفيذ،الوديع التحفظ، التسجيل والإخطار الانسحاب ، المراجعة ، التعديلات ، وحجية النصوص، موزعة بالترتيب على باقي مواد الاتفاقية.

كما جاء في هذه الاتفاقية جزء خاص ببروتوكولات الاتفاقية والتي توضح بالتفصيل مجموعة الإجراءات والقواعد الخاصة بكل نشاط وهي: بروتوكول التجارة والسلع والمكون من عشر (10) أبواب ، وبروتوكول التجارة في الخدمات مكون من سبع (7) أبواب ، وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات مكون من 31 مادة.

من خلال تصفحنا لمضمون اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية نلاحظ أنها سخرت كل الوسائل والإجراءات التي من شأنها تشجيع وتحفيز الاستثمار من جهة وتحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي بين أعضاء المنطقة من جهة أخرى وذلك من خلال الأهداف المسطرة التي تسعى إلى تحقيقها في أرض الواقع.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

- تخضع اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لمجموعة من المبادئ الأساسية والمتمثلة في¹:
اعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

- تقود المنطقة الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ويعني ذلك أن هذه الاتفاقية هي التي تضع حدود التعامل الاقتصادي، أي لا يحق بأي شكل من الأشكال للدول غير للأعضاء التدخل في القرارات التي تتخذ في المنطقة.

- تتميز سياسة المنطقة بمبدأ الشفافية والكشف عن المعلومات وذلك من خلال الالتزام بضرورة الكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بالسلع والخدمات المرتبطة بالمنطقة.

- مبدأ المرونة في تنفيذ الالتزامات بين الدول الأعضاء والمعاملة الخاصة والتفضيلية لهم خاصة فيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية والضريبية.

- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية يقوم هذا المبدأ على إعطاء الدول الأعضاء في المنطقة الأولوية في الاستفادة من جميع المزايا والحقوق التي تنص عليها الاتفاقية كما تتعهد الدولة المستقطبة للاستثمارات بمقتضى هذه الاتفاقية معاملة الاستثمارات التابعة لدول أعضاء المنظمة أفضل معاملة.

- مبدأ المعاملة الوطنية حيث بمقتضاه يمكن للدول المستقبلة للسلع المستوردة من طرف الدول أعضاء المنطقة العبور والنفاذ في السوق الوطنية واعتبارها سلع محلية.

- مبدأ المعاملة بالمثل. الذي يضمن تشجيع الاستثمار وتقليل المنازعات فبمقتضى هذا المبدأ تعامل الدولة المستقطبة للاستثمار المستثمر الأجنبي بالمعاملة ذاتها التي بلقاها في إقليم دولته .

- توافق الآراء في صنع القرار والتحرير الجوهري بمعنى الحفاظ على تماسك العلاقات بين الدول الأعضاء وحسن العلاقات التجارية بينهم .

- مبدأ المحافظة على المكتسبات وهو واجب على كل الدول المنخرطة في الاتفاقية الحفاظ على مكاسب المنطقة ومحاولة التنمية والتطوير فيها.

- أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الاتحاد الإفريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي.

1- احمد خليلي، مرجع سابق، ص ص 62-63.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

المبحث الثاني: علاقة مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية بالاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر.

إن العلاقة التي تربط الجزائر مع الدول الإفريقية علاقة متينة وودية خاصة في المجال السياسي، الذي بدوره يعود بالإيجاب على علاقتها الاقتصادية بهذه الدول ، فيسعى كل طرف منهم في تعزيز حجم المبادلات التجارية من خلال بعض الإصلاحات والإجراءات ، كتطوير الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات، وتطوير مناخ الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال سياسات ووسائل تشجيع الاستثمار و التصدير وتنويعها، و باعتبار أن الجزائر في مقدمة الدول الإفريقية التي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على ما تملكه من الموارد الطبيعية والبشرية ، وبالنظر إلى حاجتها الملحة للنهوض بالقطاع الاقتصادي و تطوير القطاع المصرفي والأسواق المالية وتحريرها، كل هذه الجهود تسعى لتحقيقها الدولة الجزائرية لمنافسة الاقتصاديات الكبرى التي تستثمر في المناطق داخل القارة الإفريقية ، ولقد كان انضمام وتوقيع الجزائر على اتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية أكبر دليل على حسن نوايا الجزائر بالنهوض باقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة ، لذا سندرس في هذا المبحث دور اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية في استقطاب وترقية الاستثمار في الجزائر. (مطلب أول) و انعكاسات بنود الاتفاقية على التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر. (مطلب ثان)

المطلب الأول: دور اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية في استقطاب وترقية الاستثمار في الجزائر.

تعتبر اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية نقطة تحول بالنسبة لاقتصاديات الدول الإفريقية، فهي تتميز بالعديد من المزايا التي تحقق نمو اقتصادي للقارة الإفريقية، حيث تسعى هذه الاتفاقية جاهدة إلى إزالة مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجه المنطقة، وكذا العديد من التحديات والعقبات التي تقف أمام جهود إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، لذا سنوضح في هذا المطلب مزايا اتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية والتحديات التي تواجهها لتجسيدها في أرض الواقع.

الفرع الثاني: مزايا اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية.

تعتبر اتفاقية المنطقة الحرة القارية الإفريقية أكبر اتفاقية لأسواق التجارة الحرة في العالم ، لذا فهي تتميز بمجموعة من المزايا والفرص نذكر منها مايلي:

- سبق وأن ذكرنا بأنه من الأهداف الأساسية التي تسعى لها الاتفاقية هي ضرورة إلزام الدول الأعضاء على خفض الرسوم الجمركية بين الدول الإفريقية وهذا ما ينتج عنه بالضرورة خفض أسعار السلع وسهولة

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

الإجراءات الروتينية التي كانت سابقا تضيع الوقت والجهد وهي ميزة تستفيد منها الدول الإفريقية¹.
- إن ميزة إلغاء التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية تجعل من مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي والتصنيع والتنمية المستدامة للقارة تماشيا مع أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، وجدول أعمال الأمم المتحدة 2030، فهذه الاتفاقية تسعى لفتح أسواق إفريقية تدعم التجارة البينية الإفريقية².

- مما لا شك فيه أن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية يسمح بتحويل 55 اقتصادا إفريقيا فرديا إلى سوق كبيرة أكثر انسجاما وتماسكا، كما يسمح بالاستغلال الأمثل والفعال للموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها القارة الإفريقية، وخلق تنمية اقتصادية مستدامة تكون قادرة وقوية لمواجهة الاقتصاد العالمي، والذي بدوره يشكل خطوة حاسمة وأساسية في تجسيد التكامل الاقتصادي الإفريقي الذي سيعود بالفائدة على دول إفريقيا وشعوبها في مختلف الميادين، إن إنشاء مثل هذه المنطقة سيضمن للقارة الإفريقية إقامة سوق قارية موحدة لتجارة السلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الأعمال والمستثمرين، وعلى تحقيق انجاز مشاريع أخرى كالسوق الإفريقية المشتركة، والاتحاد الجمركي القاري، والعملية النقدية الموحدة التي يُنتظر تجسيدها من خلال المجموعة الاقتصادية الإفريقية³.

- جاءت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية في إطار تقديم العون للدول الإفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، حيث يتوقع أن يزيد حجم التجارة البينية الإفريقية من 150 مليار دولار إلى 220 مليار دولار بحلول عام 2040، وذلك يرجع لسياسة المنطقة في إزالة التعريفات الجمركية ومدى قيام البلدان الإفريقية بتسريع تنويع الصادرات وتطوير المنتجات الصناعية والزراعية وتبادلها من خلال التجارة البينية الإفريقية⁴.

- ومن بين المزايا التي سعت الاتفاقية لتحقيقها والعمل عليها هي تطوير قطاع الخدمات، ومشاركته في

¹ كباهم سامي، "الاهداف العامة والمحددة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، مجلة المعارف للعلوم القانونية الاقتصادية، المجلد 03 العدد 01 سنة 2022، ص 134.

² وليد حفاف، "مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 3، لسنة 2020، ص 604.

³ عائشة عبد الحميد، "دخول منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2020، ص 289.

⁴ عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية - خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، منقول من موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg/41269>.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

تطوير الاقتصاد الإفريقي و تفعيل دوره في توفير فرص العمل ، وتحريك النمو الاقتصادي، كما ولا شك فيه أن هذه الاتفاقية سوف تتيح للقطاع الخاص بالمشاركة في السوق الإفريقية ، وذلك من خلال بناء الشركات الأساسية في تطوير الاقتصاديات التنافسية¹.

الفرع الثالث: تحديات اتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية.

تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية العديد من العقبات والصعوبات رغم المزايا المختلفة التي ذكرت سابقا، والتي تحاول اتفاقية المنطقة التجارية الحرة تجسيدها، ومن بين هذه التحديات التي تواجه المنطقة نذكر مايلي²:

- إن غالبية الدول الإفريقية غير مستقرة سياسيا فالاستقرار السياسي عامل مهم في نجاح اقتصاد إي دولة أو إي تكتل اقتصادي وما تتميز به الدول الإفريقية من اختلافات سياسية أثر سلبا على التعاون الاقتصادي بينها، كما تؤثر الصراعات السياسية بين الدول الأعضاء على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- التباين في مستوى التنمية بين الدول الإفريقية وقلة عدد المشروعات الخاصة وصغرها يؤدي إلى عدم التنسيق والتكامل بينها، وكذا ضعف التجارة البينية الإفريقية.
- ارتباط دول القارة الإفريقية بتكتلات اقتصادية مختلفة تجعلها ملزمة اتجاه هذه التكتلات بقوانينها وقواعدها التي يمكن أن تتعارض مع مبادئ اتفاقية المنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية، وهذا ما يدعى بالعضويات المتداخلة التي تؤثر سلبا على علاقات الدول الأعضاء فيما بينها.
- ضعف في البنية التحتية لغالبية دول القارة وقلة المؤسسات والهيكل الخاصة اللازمة لتنفيذ مشروع التكامل الاقتصادي التي تشكل عقبات تضعف حركة وحجم التجارة البينية الإفريقية.
- مشاكل النقل وغياب شبكات طرق برية وحديدية تربط بين دول القارة وكذلك النقل البحري .
- البيروقراطية فقد عم الفساد الإداري معظم الدول الإفريقية واثّر ذلك سلبا على حرية التجارة بين بلدانها وذلك بسبب انخفاض المستوى التعليمي وضعف التأهيل.
- ومن أهم العوائق التي تواجه هذا التكامل هو تمسك كل دولة بسيادتها الوطنية والتي تجعلها تقدم مصلحتها الاقتصادية عند اتخاذ القرارات عن مصلحة الجماعة، وكذا تخوف هذه الدول من شبح الخسائر التي قد تطال اقتصادها الداخلي، مما يجعلها تتخذ قرارات عشوائية تؤثر على تطور التكامل الاقتصادي للمنطقة ككل.

1- الزواوي محمد سليمان، "اتفاقية التجارة الحرة والحلم الإفريقي"، مجلة قراءات افريقية، 2019،

2- وليد حفاف، مرجع سابق، ص ص، 607-608.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

من خلال عرض مختلف هذه التحديات يمكن القول إن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية لن تحقق مسعاها في التكامل الاقتصادي الإفريقي إلا بتضافر جهود الأعضاء ودراسة كل العقبات التي تواجهها ومعالجتها لتنتج آثارها الايجابية على المدى الطويل.

المطلب الثاني: انعكاسات بنود الاتفاقية على التنظيم القانوني للاستثمار في الجزائر.

تعتبر التجارة البينية بين البلدان الإفريقية عاملا مهما ومحفزا للتطور والتنويع الاقتصادي، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تتميز بها اتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية وآثارها الايجابية المتوقعة على الاقتصاد في القارة الإفريقية، حرصت الجزائر على الانضمام إلى هذه الاتفاقية، رغبة منها في تطوير اقتصادها والحق بالاندماج الاقتصادي العالمي الذي سيحصل من خلال تجسيد أهداف الاتفاقية على أرض الواقع، فكان انضمام الجزائر للاتحاد الإفريقي خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي.

الفرع الأول: أهمية انضمام الجزائر لاتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية.

انضمت الجزائر رسميا باتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية بداية من سنة 2021، حيث صادقت على الاتفاقية بالمرسوم الرئاسي رقم 21-133¹ المتضمن التصديق على الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ، فمنذ انضمامها وهي تبحث عن الفرص التي تجعلها تستفيد من المزايا التي تتيحها المنطقة وكذا تبحث عن مختلف الحلول لإزالة العقبات التي تواجهها في ذلك لان هذا الانضمام يعتبر من الخيارات الاستراتيجية التي تحقق أهدافا وأبعادا اقتصادية، وتكمن أهمية ودور انضمام الجزائر إلى هذه الاتفاقية في الجوانب التالية:

- ارتفعت صادرات الجزائر نحو دول افريقيا خلال عام 2021 في الوقت التي سعت فيه الجزائر دخول السوق الافريقية وارساء البنى التحتية التي تمكن من بلوغ المنتجات الجزائر دول الجوار وغرب افريقيا². حيث تشير الارقام الرسمية في السنوات الاخيرة الى ان نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الافريقية لم يتجاوز 5% سنة 2020 وفي خلال سنة 2017 كانت نسبة المبادلات التجارية مع دول الافريقية في حدود 3.7% و ثم ارتفعت الى 4% في 2018 و 4.5% في 2019 ويرى الخبير في الاستشارات والخبير الاقتصادي عبد القادر سليمان³ ان الجزائر ترى من خلال ولوجها لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية

¹ مرسوم رئاسي رقم 21-133 ، مؤرخ في 22 شعبان 1442 ، الموافق ل 5 افريل سنة 2021 ، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ، الموقع ببيكغالي في 21 مارس سنة 2018 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 36 سنة 2021

² زين الدين زديغة ، ارتفاع صادرات الجزائر نحو القارة السمراء المحور الثالث ، تاريخ الإطلاع 2 اوت 2024 على الرابط

<http://elmihwar.dz/ar/242516>

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

القاطرة لتدعيم التجارة الخارجية وإيجاد مكانة للمنتجات المحلية من المنتجات الغذائية التحويلية ومواد شبه طاقوية داخل أسواق القارة¹.

- نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر في القارة الإفريقية من كبر حجم مساحتها، وارتباط حدودها مع سبع دول إفريقية، جعل المبادلات التجارية بينها وبين الدول الإفريقية سهلة، الأمر الذي يجعل انتقال المنتجات الجزائرية إلى دول القارة يزداد خاصة مع فتح الجزائر لمناطق تجارية حرة على الحدود الجنوبية لها. (المنطقة التجارية الحرة تتدوف)، والمعايير الحدودية والتي سيتم الحديث عنها لاحقا.
- تطوير وإنعاش صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات. (التنوع الاقتصادي)
- دعم أهداف التكامل الاقتصادي الإفريقي من خلال حركة التجارة وتشجيع الاستثمار.
- تطوير التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية وفتح الأسواق أمام المنتجات الجزائرية التي بدورها تعزز وتدعم الاقتصاد الجزائري وتشجعه على المنافسة القوية.
- تسهيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر ودول إفريقيا عملية استيراد المواد الخام من بلدانها بسهولة، والسماح للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات الجزائرية لتطوير هذه المواد ونقل التكنولوجيا من خلالها.
- حرية تنقل المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة وكذا التشجيع على إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال أمامها للاستثمار.
- فتح المعابر الحدودية والطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بالعديد من الدول الإفريقية الذي يحقق التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي، والذي سيجعل الجزائر تستفيد من المزايا التي يوفرها هذا الطريق من تصدير المنتجات الجزائرية وتقليل التكاليف والاستفادة من التعريفات الجمركية وتوسيع المعاملات الجزائرية الإفريقية.

الفرع الثاني: أبعاد انضمام اتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية.

- بانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقي فهي تسعى لكي تستفيد من جميع الإمكانيات والفرص المتاحة في القارة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر تطمح بإنشاء وتطوير مناطق تجارية حرة عبر الحدود الجنوبية لها لرفع مستوى التنمية الاقتصادية.
- ولأن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تعتبر سوقا واعدة وفضاء مهم لأي دولة إفريقية تبحث عن تطوير

¹ اسلام كعبش ، بوصلة الجزائر تتجه نحو إفريقيا لكسب رهان الصادرات ، تاريخ الاطلاع 3 اوت 2024 على الرابط

<https://www.skynewsarabia.com/busines/1530286>

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

اقتصادها في ظل التكاملات الاقتصادية القوية في العالم. ونظرا لهذه الأهمية التي تتميز بها المنطقة الحرة القارية الإفريقية حاولت الجزائر إعادة فتح المعابر الحدودية وإنشاء مناطق تجارية حرة بالإضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء. كل هذه سياسات واستراتيجيات مارستها الدولة الجزائرية في ظل انضمامها لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية والاستفادة أكثر من المزايا التي تمنحها لها هذه الأخيرة.

أولاً: المعابر الحدودية: إن الأساس الجوهري للتجارة بين الحدود هو وجود معابر حدودية تربط بين الدول المتجاورة، حيث تعد التجارة عبر الحدود من أهم أنواع التجارة الخارجية فهي تعتمد اعتماد كلي على المبادلات التجارية من خلال المنافذ البرية الرسمية للدول، لذلك حاولت الجزائر تهيئة وفتح المنافذ التي تربطها بالدول المجاورة وإنشاء معابر أخرى جديدة ومن بين هذه المعابر نذكر مايلي:

1/ المعابر بين الجزائر وكل من مالي والنيجر: كانت الجزائر تتعامل مع الدول الجنوبية الحدودية بنظام تجارة المقايضة، وهو نظام قديم يعتمد على تبادل سلعة بسلعة دون المعاملات المالية، ولقد عادت الجزائر للتعامل بهذا النظام مع الدول الحدودية الجنوبية كمالي والنيجر عبر فتح المعابر البرية بينها، لكن بشروط محددة وفق نظام قانوني معين، ولقد حققت هذه الوسيلة نجاحا في تنويع الصادرات وتطويرها باعتبار العلاقات الاجتماعية التي تربط بين هذه الدول، فقد حققت الجزائر سنة 2020 ما قيمته 70 مليار دينار جزائري، ومن المتوقع أن تطور الجزائر علاقتها مع الدول الإفريقية وتعزيزها من خلال انضمامها لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بها¹.

2/ المعابر بين الجزائر وتونس: تسعى كل من الجزائر وتونس توسيع المبادلات التجارية بينهما والاستفادة من الاستثمارات الثنائية من خلال تفعيل الاتفاق التجاري التفاضلي الموقع بين البلدين سنة 2008 والذي دخل حيز التنفيذ في 2014، حيث بلغ عدد الشركات التونسية في الجزائر 600 شركة أغلبها صغيرة ومتوسطة، وفي المقابل بلغ عدد الشركات الجزائرية في السوق التونسية 60 شركة معظمها تشتغل في قطاع النسيج والجلود، ويمكن أن تتضمن الصادرات المتبادلة خدمات النقل والغذاء والمعادن والكيماويات².

3/ المعابر بين الجزائر وموريتانيا: معبر تندوف (الزويرات) الذي سيعزز الحركة التجارية بين الجزائر وموريتانيا ليفسح المجال للتبادل التجاري بين الجزائر ودول غرب إفريقيا، هذا المعبر استطاع تزويد الدولة الموريتانية بما تحتاجه من مواد غذائية وخضر وفواكه باعتبار النشاط الزراعي الناجح في المناطق الجنوبية الجزائرية في الآونة الأخيرة، ولقد عاد فتح هذا المعبر بالفائدة للطرفين خلال السنوات الأخيرة فقد بلغت

1- إيمان سعودي، مرجع سابق، ص 139.

2- إسلام الحامدي 2022. <http://www.alaraby.couk/economy2022>

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

الصادرات الجزائرية 8.7 مليون دولار خلال عام 2020 ، فهي تصدر المواد الغذائية والتقنية المعد تحويلها والمواد واسعة الاستهلاك لتصبح بذلك الجزائر الممون الإفريقي الثاني لموريتانيا.

4 / المعبر بين الجزائر وليبيا: أعيد فتح المعبر الحدودي البري المسمى (معبر الدبداب) بين الجزائر وليبيا لفتح المجال للتبادل التجاري بين البلدين ، خاصة بعد عودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا والذي يعتبر خطوة جد هامة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، في وقت كانت أغلب المنتجات الجزائرية تمر إلى ليبيا عبر المعابر التونسية ، الأمر الذي كان يشكل عائقا كبيرا أمام حركة التجارة بين البلدين ، إذن فتح هذا المعبر سيزود فرص البلدين من الاستفادة من الاستثمارات وفتح أسواق جديدة لمنتجات البلدين.¹

ثانيا: الطريق العابر للصحراء

يتمثل هذا الطريق في طريق تجاري يربط بين بلدان القارة الإفريقية فهو يمتد من لاغوس إلى الجزائر العاصمة لربط غرب إفريقيا بشمالها يمتد على طول 9400 كيلو متر، وهو لا يزال قيد الانجاز في النيجر، يمتد الطريق داخل التراب الجزائري على طول 2315 كيلو متر وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 6 مليار دولار أمريكي و ولانجاز الطريق المار بالأراضي الجزائرية أنفقت الجزائر ما مقداره 2.5 مليار دولار، ويحتل صندوق التنمية الإفريقي المرتبة الأولى في تمويل الطريق العابر للصحراء باعتباره العمود الفقري لتنمية القارة ، حيث يعتبر بنية أساسية في قلب رهانات اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع أقطار القارة ، فهو يضمن الوظيفة الحاسمة للطريق المرتبطة بحركة البضائع والأشخاص وما يعود على النشاطات التجارية ، وتطوير الهياكل الأساسية وخلق فرص العمل ، كما يعتبر هذا الطريق حلقة وصل هامة في شبكة الطرق الإفريقية التي على وشك الاكتمال والتي تضم تسع 9 طرق رئيسية لربط عواصم الاتحاد، ولقد لاقى اهتماما كبيرا من قبل السلطات والأشخاص الذين يأملون في استكمال أشغاله فرصة لفك العزلة التجارية ، ومحاربة الفقر والبطالة ، وتحقيق التكامل بين الشعوب واندماجها في الحياة الاقتصادية ، ولا يتحقق ذلك إلا بتضافر جهود دول المنطقة لتنمية التجارة الإفريقية.²

ثالثا: المناطق التجارية الحرة.

تحرص دول العالم وخاصة الدول النامية منها على إقامة مناطق تجارية حرة من اجل رفع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهدف هذه المناطق إلى زيادة صادرات الدولة، بالرغم من أن ظاهرة الاستثمار

1- إسلام كعش، الجزائر تراهن على " أبوابها الحدودية" لغزو إفريقيا اقتصاديا، الجزائر، سكاى نيوز عربية، 2 يونيو 2021.

2- لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الأمانة العامة، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

الأجنبي بالمناطق الحرة لم تعد مجرد استثناء دولي بقدر ماهي ظاهرة اقتصادية مهمة، لمساهمتها في رفع التحدي التنموي الاقتصادي للعديد من الدول خاصة النامية منها والسائرة طريق النمو، وعلى الرغم من أن سياستها الاقتصادية تقوم على عزل هذه المناطق واستقلالها اقتصاديا عن القوانين الداخلية للدول، إلا أن المناطق الحرة تكتسي أهمية بالغة في استقطاب الاستثمارات وتشجيعها خاصة الأجنبية منها¹، فهي عبارة عن مساحة من أراضي الدولة المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد، تصدير، تخزين، ومعالجة البضائع) والتصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية². والجزائر كغيرها من الدول تطمح إلى النهوض باقتصادها الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية عن طريق المناطق التجارية الحرة، فكان لها تجربة سابقة في هذا المجال حيث تبني المشرع الجزائري نظام المناطق الحرة من خلال تشريعات متعاقبة كانت بدايتها تعديل قانون الجمارك رقم 79-07³ بموجب قانون المالية لسنة 1993، ثم المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتضمن قانون ترقية الاستثمار "الملغى"، والذي توالى بعده إصدار مراسيم تنفيذية والتي كان من بينها المرسوم التنفيذي 94-320 المتعلق بالمناطق الحرة⁴، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-106⁵، تم إنشاء المنطقة الحرة لبلارة (جيجل) واعتبارها منطقة تصدير صناعية حرة والتي فشلت لأسباب عديدة أدى إلى ركود الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر فألغيت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-01 وحولت إلى منطقة صناعية، حيث فسرت الحكومة هذا الإلغاء بمتطلبات الاقتصاد الوطني الذي يمر بمرحلة انتقالية⁶، فتم صدور الأمر رقم 02/03 المتعلق بالمناطق

1- لطرش علي عيسى عبد القادر، النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية-دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الاسكندرية الطبعة الأولى 2017، ص 49.

2- وكال أمال شهرزاد، مجاني غنية، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية- جامعة الجزائر 3، 2017، ص 06.

3- قانون 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، يتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية الجزائرية، 23 جويلية 1979.

4- المرسوم التنفيذي 94-320 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415، الموافق 17 أكتوبر 1994، يتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 67، الصادرة في 19 أكتوبر 1994.

5- المرسوم التنفيذي 97-106، المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1417 الموافق 5 أبريل سنة 1997، يتضمن إنشاء المنطقة الحرة لبلارة (جيجل)، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 20، 06 أبريل 1997.

6- المرسوم التنفيذي رقم 05-01 مؤرخ في 03 يناير 2005 يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 97-106 يتضمن إنشاء المنطقة الحرة لبلارة (جيجل)، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 4 مؤرخة في 09 يناير 2005، ص 4.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

الحرّة، الذي يعتبر كأول إطار قانوني في التشريع الجزائري مخصص لتناول أحكام تسيير المناطق الحرّة فهو يهدف إلى تحديد القواعد العامة التي تحكم المناطق الحرّة والنظام التحفيزي المطبق على الاستثمارات ، والذي بدوره ألغي بموجب القانون رقم 06-10 المؤرخ في 24 يونيو 2006 . ليعود المشرع الجزائري الى تبني فكرة تجسيد المناطق الحرّة من خلال القانون 22-15 المتعلق بالمناطق الحرّة¹ ، والذي أظهرت الجزائر من خلاله رغبتها في إعادة إنشاء مناطق حرّة جديدة على إقليمها تماشياً مع المتطلبات الاقتصادية الراهنة ، حيث تضمن هذا القانون القواعد الخاصة لإنشاء المناطق الحرّة وتسييرها وطرق المبادلات بها واحترام قانون صرف العملات الأجنبية ، ولقد أورد المشرع الجزائري تعريف المناطق الحرّة من خلال المادة الثانية من القانون السالف الذكر بقولها: " المناطق الحرّة فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي حيث تمارس بها نشاطات صناعية و/ أو تجارية و/أو تقديم خدمات وهي خاضعة لأحكام هذا القانون." ولقد جاء صدور هذا القانون تزامناً مع انضمام الجزائر إلى اتفاقية المناطق الحرّة القارية الإفريقية بداية من سنة 2021، والذي سيزيد من حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء لذا حاولت الجزائر جاهدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تسهيل وسائل التجارة الخارجية بين البلدان الإفريقية فصدر المرسوم التنفيذي رقم 24-168 المؤرخ في 28 مايو 2024 الذي يحدد كفاءات منح امتياز تسيير المناطق الحرّة ،

وكذا المرسوم التنفيذي رقم 24-169 المؤرخ كذلك في 28 مايو 2024 المتضمن إنشاء المنطقة الحرّة التجارية" تندوف" وتحديد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها ومكوناتها وسيورها وطابعها وكذا النشاطات المرخص بممارستها فيها ، تمارس على مستوى " المنطقة الحرّة التجارية تندوف"، نشاطات تجارية لا سيما نشاط التصدير، تتولى تسيير هذه المنطقة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وفقاً لنظام امتياز التسيير². وبهذين المرسومين أكدت الجزائر رغبتها في تجديد العلاقات التجارية الإفريقية في مجال الاستثمار وفتح المجال لتبادل المنتجات بينها وبين الدول الحدودية على أمل أن تحقق هذه المنطقة آفاق وآمال الجزائر بتطوير الاستثمار وتشجيعه وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على غرار باقي الدول.

خاتمة:

تعتبر منطقة التجارة الحرّة القارية الإفريقية من بين أهم التكتلات الاقتصادية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي حيث تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، وتعزيز القدرة التنافسية بينهم من خلال

¹ قانون رقم 22-15 المؤرخ في 21 ذو حجة عام 1443 هـ الموافق ل 20 يوليو سنة 2022، يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرّة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، صادرة في 20 يوليو سنة 2022.

2- انظر المادة 4 و المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 24-169 السالف الذكر.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

مجموعة من الوسائل ، أهمها إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية فكانت اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية خطوة مهمة حول إنشاء سوق إفريقية مشتركة، وبغية الاستفادة من مزايا هذه المنطقة انضمت الجزائر لهذه الاتفاقية حيث تمتلك الجزائر إمكانيات طبيعية واقتصادية تمكنها من تشجيع الاستثمار و منافسة الدول الاقتصادية الكبرى وفتح علاقات تجارية بينها وبين الدول الإفريقية من خلال انضمامها لمنطقة التبادل الحر الإفريقية و الخروج بنتائج ايجابية تعود على اقتصاد الدولة الوطني ، وتطوير الصناعة والإنتاج المحلي الموجه للتصدير خارج قطاع المحروقات وتنويع صادراتها، وكذلك جلب العملة الصعبة والقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل، مما جعل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تساهم في تطوير وتنويع اقتصاد الجزائر وتتيح لها فرصة الابتعاد عن الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل أساسي.

ومن خلال دراستنا البحثية السابقة يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات المقترحة التالية:

النتائج المتوصل إليها:

- انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تعتبر خطوة مهمة في اتجاه تعزيز التجارة البينية والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الإفريقية والجزائر.
- استغلال الجزائر للطريق العابر للصحراء سيزيد من رفع المبادلات التجارية وتعزيز التنافسية للصناعات الوطنية المحلية.
- محاولة الجزائر استقطاب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال إنشاء مناطق تجارية حرة تحقق فاعلية التكامل الاقتصادي في السوق الإفريقية.
- دخول الجزائر السوق الإفريقية من خلال إصرارها على ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات وتقديم التسهيلات الجمركية في هذا القطاع لتعزيز التجارة البينية الإفريقية

التوصيات المقترحة:

- ضرورة تطبيق حوافز وضمانات الاستثمار في أرض الواقع بالصورة التي جسدها المشرع الجزائري.
- العمل على تحسين العلاقات الجزائرية مع الدول المجاورة خاصة منها الإفريقية لتسهيل المبادلات التجارية بينها في ظل انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.
- الاستمرار في فتح المعابر الحدودية وإنشاء عدة مناطق تجارية حرة تستقطب المستثمرين إليها خاصة الأجانب.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

- العمل على منح التسهيلات الجمركية وتخفيف الإجراءات الإدارية في جميع العمليات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

- ضرورة التنويع الاقتصادي الوطني وتحسين جودة المنتجات الجزائرية للمنافسة القوية في السوق الإفريقية.

- دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاعتماد على القطاعات غير النفطية مما يعزز التجارة البينية الإفريقية.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: الاتفاقيات الدولية

1- الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تم التوقيع عليه في كيغالي اليوم الواحد والعشرين من شهر مارس 2018.

ثانيا: النصوص القانونية

1- القانون رقم 22-15 مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1443 الموافق 20 يوليو سنة 2022، الذي يحدد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 49، صادرة في 20 يوليو سنة 2022.

2- القانون 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، المتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم بقانون 98-10 المؤرخ في 22 اوت 1998، الجريدة الرسمية الجزائرية، لسنة 1998 العدد 61، المعدل والمتمم بموجب قانون 17-04 المؤرخ في 16/02/2017، عدد 11، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 19/02/2017

3- المرسوم الرئاسي رقم 21-133، مؤرخ في 22 شعبان 1442، الموافق ل 5 افريل سنة 2021، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، الموقع بكيغالي في 21 مارس سنة 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 36 سنة 2021.

4- المرسوم التنفيذي 94-320 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415، الموافق 17 أكتوبر 1994، يتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 67، الصادرة في 19 أكتوبر 1994. (ملغى ضمنا)

5- المرسوم التنفيذي 97-106، المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1417 الموافق 5 أبريل سنة 1997، يتضمن إنشاء المنطقة الحرة لبلارة (جيجل)، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 20، 06 أبريل 1997.

6- المرسوم التنفيذي رقم 05-01 مؤرخ في 03 يناير 2005 يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 97-106 يتضمن إنشاء المنطقة الحرة لبلارة (جيجل)، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 4 مؤرخة في 09 يناير 2005.

(ملغى)

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

7- المرسوم التنفيذي رقم 24-168 المؤرخ في 28 مايو 2024 الذي يحدد كفاءات منح امتياز تسيير المناطق الحرة، المؤرخ في 28 ماي 2024، الجريدة الرسمية ل سنة 2024، عدد 36، الصادرة في 28 ماي 2024م.

8- المرسوم التنفيذي رقم 24-169 المؤرخ كذلك في 28 مايو 2024 المتضمن إنشاء المنطق الحرة التجارية "تندوف" وتحديد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها ومكوناتها وسيرها وطابعها وكذا النشاطات المرخص بممارستها فيها، المؤرخ في 28 ماي 2024، الجريدة الرسمية ل سنة 2024، عدد 36، الصادرة في 28 ماي 2024م.

ثانيا: الكتب

1- لطرش علي عيسى عبد القادر، النظام القانوني للاستثمارات الدولية بالمناطق الحرة العربية-دراسة مقارنة- دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى 2017.

ثالثا: المقالات العلمية

1- وكمال أمال شهرزاد، مجاني غنية، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية- جامعة الجزائر 3، 2017.

2- دمان ذبيح محمد، "التكامل الاقتصادي المغربي- الواقع والآفاق"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، المجلد 4، العدد 02، 2017.

3- لزواوي محمد سليمان، "اتفاقية التجارة الحرة والحلم الإفريقي"، مجلة قراءات افريقية، 2019.110.

4- وليد حفاف، "مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.

5- عائشة عبد الحميد، "دخول منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، المجلد الرابع، العدد الثامن، 2020.

6- كباهم سامي، "الاهداف العامة والمحددة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، مجلة المعارف للعلوم القانونية الاقتصادية، المجلد 03 العدد 01 سنة 2022

7- أحمد خليلي، "دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في الحد من التنافس الدولي في المنطقة -دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية-" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 15، العدد 02، 2022.

أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر

8-إيمان سعودي، " دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022.

9-السايج صقر، صالح خويلدات، "منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الانفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية- دراسة حالة صادرات الجزائر لإفريقيا باستخدام نموذج الجاذبية خلال الفترة (2010-2022)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2024.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1-عمرو خليل، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية- خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، منقول من موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg/41269>.

2-زين الدين زديغة، ارتفاع صادرات الجزائر نحو القارة السمراء المحور الثالث، تاريخ الاطلاع 2 أوت 2024 على الرابط <http://elmihwar.dz/ar/242516> اسلام كعبش، بوصلة الجزائر تتجه نحو افريقيا لكسب رهان الصادرات، تاريخ الاطلاع 3 أوت 2024 على الرابط <https://www.skynewsarabia.com/busines/1530286>

3-إسلام كعبش، الجزائر تراهن على " أبوابها الحدودية" لغزو إفريقيا اقتصادياً، الجزائر، سكاي نيوز عربية، 2 يونيو 2021

4-لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، الأمانة العامة، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء.

5- عمرو خليل، " اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي"، منقول من موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، <http://www.acrseg/41269>

6-موقع ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org> أطلع عليه بتاريخ 22 ماي 2024، الساعة 22:00.

7-إسلام الحامدي 2022. <http://www.alaraby.couk/economy2022>